غوتيريس يصف اتفاق الكوريتين على عقد قمة بأنه «خطوة مشجعة»

كوريا الجنوبية: العقوبات على بيونغ يانغ ستستمر والتفاؤل سابق لأوانه

رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن

عواصم – «وكالات»: قال رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن، أمس الأربعاء، إن «العقوبات على كوريا الشمالية لن تخفف من أجل عقد قمة بين البلدين، في حين ركزت وسائل الإعلام الصينية على موقف بكين الذي يعتبر المحادثات السبيل الوحيد لحل الأزمة النووية».

كما مون جاي، أنه «من المبكر جدا التفاؤل، بشأن عرض بيونغ يانغ، مناقشة نزع السلاح النووي مع الولايات المتحدة».

وقال مون أمام مسؤولين سياسيين حزبيين: «لا زلنا في خط البداية»، وذلك بعد أن أبلغه موفدوه بعرض كيم جونغ أون عقب عودتهم من زيارة تاريخية إلى بيونغ يانغ.

ونفى مزاعم عن اتفاق سري مع بيونغ يانغ مقابل عودتها إلى «طاولة المفاوضات».

ونقل متحدث باسم حزب باروميراي الصغير المعارض، عن مون قوله: «لم يحصل أي إتفاق سري بأي شكل مع الشمال»، وأضاف مون: «لن تكون هناك هدية للشمال».

وشدد مون جاي، على أهمية الحفاظ على تعاون وثيق مع الولايات المتحدة، التي تضمن أمن الجنوب، مضيفا: «أعتقد أن محادثات نزع السلاح النووي تصبح ممكنة، فقط عندما تتخذ كوريا الجنوبية والولايات المتحدة مواقف مشتركة».

وقال إنه «لن يكون هناك وقف للعقوبات أو الضغوط فقط كنتيجة للحوار بين الكوريتين».

وأضاف أن «محادثات الكوريتين لن تكون كافية للتوصل للسلام».

واجتمع مسؤولون من كوريا الجنوبية مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، الإثنين، في أول لقاء من نوعه، وقالوا إنه «عبر عن استعداده للتخلص من السلاح النووي في حالة ضمان أمن بلاده».

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن كوريا الشمالية تبدو «صادقة» في استعدادها لوقف التجارب النووية، إذا أجرت محادثات مع الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووي.

وقال مون لزعماء الأحزاب السياسية: «بمطالعة الأخبار أو تويتر، أعتقد أن الرئيس ترامب يعتبر نتائج زيارة كوريا الشمالية إيجابية»، في إشارة للزيارة التي أجراها المسؤولون الكوريون الجنوبيون.

وأضاف: «لكن هذه مجرد البداية، وأظن أننا لسنا بعد في موقف يمكننا فيه أن نكون متفائلين».

وأوضح أنه لا ينوي تخفيف العقوبات عن بيونغ يانغ.

وقال إن «إجراء محادثات بين كوريا الشمالية والجنوبية لا يعني إمكانية تخفيف العقوبات... لا يمكن تخفيف العقوبات اعتباطا، لا نريد فعل ذلك وأقول لكم الآن إن ذلك مستحيل».

وأضاف مون في تصريحاته التي نشرها البيت الأزرق، أن «هدف بلاده هو نزع سلاح كوريا الشمالية النووي وليس أقل من ذلك».

وتابع أنه «لا يمكن أن تكون أشياء مثل منع الانتشار النووي أو تعليق الأنشطة هي الهدف النهائي».

وقال رئيس الوفد الكوري الجنوبي تشونج يوي-يونغ، أمس الثلاثاء، إن «أول قمة لزعيمي الكوريتين منذ 2007 ستعقد في قرية بانمونجوم الحدودية الشهر المقبل».

ويتوجه وفد كوريا الجنوبية الذي التقى الزعيم الكوري الشمالي إلى واشنطن غدا الخميس. وقال تشونج إنه «سينقل رسالة شفهية من كيم جونغ أون، إلى المسؤولين الأمريكيين، لكن لم يتضح ما إذا كان سيلتقي ترامب».

كما قام الوفد الكوري الجنوبي الذي يضم 5 مبعوثين خاصين للرئيس مون جيه-إن، بزيارة إلى كوريا الشمالية، خلال يومي 5 و6 مارس الجاري.

وأجرى الوفد لقاء مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-إن، وشارك في مأدبة العشاء التي أقامها الزعيم كيم على شرفه في بيونغ يانغ بكوريا الشمالية.

ووفقا لوكالة «يونهاب» للأنباء، وصف الوفد أسلوب الزعيم كيم بأنه دبلوماسي يتسم بالصراحة والجرأة، ويبدو أن الوفد خرج بانطباع قوي عن الزعيم الذي أبدى موقفه بصراحة ووضوح بشأن القضايا التي تعتبر حساسة للغاية بالنسبة لكوريا الشمالية.

وجدد الزعيم الكوري الشمالي أثناء اللقاء مع الوفد، التزامه بنزع السلاح النووي قائلا إنه «لا يرى ضرورة امتلاك السلاح النووي في حال ضمان أمن بلاده».

وتم تحديد معظم المضامين لـ 6 بنود في إطار الاتفاق الذي توصلت الكوريتان إليه، أثناء اللقاء بين الوفد والزعيم كيم، وفقاً لمصدر في الحكومة.

وشمل الاتفاق 6 بنود، وهي عقد لقاء قمة ثالث بين الكوريتين في نهاية أبريل (نيسان) المقبل، وفتح خط اتصال ساخن بين زعيميهما، وإبداء الشمال نيته لنزع السلاح النووي في حال ضمان أمنه، وإبدائه نيته لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة لمناقشة نزع السلاح النووي وتطبيع العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، ووقف الشمال استفزازاته العسكرية أثناء الحوار، ودعوة الشمال الفريق الاستعراضي للتايكوندو والفرقة الفنية للجنوب إلى زيارة بيونغ يانغ من أجل مواصلة المزاج الموات للمصالحة والتعاون بين الكوريتين.

من ناحية أخرى أشاد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس باتفاق كوريا الشمالية وجارتها الجنوبية على عقد قمة بينهما في أبريل (نيسان) المقبل، ووصفه بأنه «خطوة مشجعة».

وشدد غوتيريس في بيان أصدره المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك على الحاجة إلى حماية ذلك الزخم وانتهاز الفرص المتاحة لإيجاد مسار سلمي للأمام.

من جانبه قال وزير الدفاع الياباني إيتسونوري أونوديرا اليوم الأربعاء إن «نوايا كوريا الشمالية غير واضحة، والأمر يحتاج إلى تحليل دقيق».

وجاء ذلك رداً على سؤال طرحه صحفيون حول الخطط الرامية لعقد قمة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية.

وقال أونوديرا إنه «لا يوجد أي تغيير في موقف اليابان بضرورة ممارسة الحد الأقصى من الضغوط على كوريا الشمالية بالتعاون مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية»، وأضاف أن «الحوار البناء يتطلب من كوريا الشمالية اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع أسلحتها النووية».

تيلرسون: أمريكا تمنح إفريقيا مساعدات بأكثر من 533 مليون دولار

وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون

واشنطن – «وكالات»: قال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الثلاثاء، إن «الولايات المتحدة ستقدم مساعدات تزيد عن 533 مليون دولار لضحايا الصراعات والجفاف في إثيوبيا والصومال وجنوب السودان ودول بغرب ووسط أفريقيا مجاورة لبحيرة تشاد».

وأعلن تيلرسون ذلك في كلمة بولاية فرجينيا قبيل توجهه في جولة إلى أفريقيا تستمر أسبوعا تشمل عددا من الدول، وقال إن «الولايات المتحدة ساعدت في إنشاء مؤسسة لتمويل التنمية في أفريقيا».

وقارن بين جهود الولايات المتحدة تجاه القارة وتلك التي تقوم بها الصين، موضحاً أن المساعي الأمريكية تهدف إلى الترويج للنمو المستدام بينما وصف الاستثمارات الصينية في القارة بأنها تشجع على الاعتماد على الغير.

وكانت الصين أعلنت مؤخراً تخصيص 124 مليار دولار لخطة طريق الحرير لتعزيز الروابط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ومناطق أخرى.

وقال تيلرسون «إن الاستثمارات الصينية لديها إمكانات معالجة الفجوة في البنية التحتية بأفريقيا لكن نهجها أدى إلى زيادة الديون وإلى قلة الوظائف. إن وجدت، في معظم البلدان»، وأضاف «عندما نجمع ذلك إلى الضغوط السياسية والمالية فإن هذا يعرض للخطر الموارد الطبيعية الأفريقية واستقرارها الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل».

رئيس الفلبين: ليس من حق «الجنائية الدولية» اتهامي «ولا بعد مليون سنة»

مانيلا – «وكالات»: قال رئيس الفلبين رودريغو دوتيرتي، إنه لا يوجد أي احتمال لمثوله أمام المحكمة الجنائية الدولية لأنه لن يكون من حقها قانوناً توجيه اتهامات له «ولا بعد مليون سنة».

وقدم محامي فلبيني شكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية يتهم فيها دوتيرتي بجعل القتل «أفضل وسيلة» في حربه المستمرة منذ 19 شهراً على المخدرات.

وقالت المحكمة الشهر الماضي، إنها «بدأت عملية فحص أولية لتحديد مدى اختصاصها، وعما إذا كانت هناك جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت».

وقال دوتيرتي في كلمة في وقت متأخر أمس: «لا يمكنكم الحصول على أي سلطة قضائية تجاهي ولا بعد مليون سنة.. ولهذا السبب لا أرد عليهم. هذه هي الحقيقة».

وأضاف: «صدقوا. لا يمكنهم ذلك أبدا ولا حتى الأمل في الحصول على سلطة قضائية تجاه شخصي».

وتقول حكومته إن «المحكمة الجنائية الدولية ليس لها الحق في التدخل لأن القضاء الفلبيني والنظام القانوني يعملان باستقلالية وفاعلية».

تتمات

الاستجواب نزل

ثقة وإقناعا من مستجوبيه ، اللذين لم ينجحا في اكتساب تأييد النواب لهما ، أو البرهنة على صحة الاتهامات الموجهة في المحور لاستجوابهما ، والذي حمل عنوان «التجاوزات المتعلقة باختصاصات الوزير»

وفي مرافعته رأى النائب عادل الدمخي أن الاستجواب مستحق وجاء تأكيدا على موقف أخلاقي ومبدئي، معتبرا ان تعيين الوزير الخرافي «غير دستوري وغير قانوني» ، وذكر ان الوزير الخرافي وزير بلا وزارة وليس لديه أي مهام ، لأن اختصاصاته تنازل عنها وتم إعطاؤها لوزير آخر ،مشيرا إلى أنه «حتى ميزانية وزارته يأخذها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء» .

وأخذ الدمخي على الوزير الخرافي أيضا «عدم قيامه بعمله على أكمل وجه ، متسائلا : أين دوره في التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لاسيما فيما يتعلق بعمل اللجان البرلمانية وأين دوره في متابعة التوصيات التي صدرت من مجلس الأمة وكذلك في قضية سجن النواب.

وأكد ان هذه الحقيبة الوزارية كانت غالبا ما تضم إلى حقائب أخرى، لافتا إلى ان بقية الوزراء تعهد إليهم مسؤولية الإشراف على العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية في حين ان الوزير الخرافي لم تلحق به أي جهة حكومية.

من ناحيته انتقد رياض العدساني عدم قيام وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بالدور المكلف به وفقا لمرسوم مهام وزارته.

وقال العدساني ان مهام وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ، هي عملية التنسيق والاشراف وتقوية العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير انه لم يقم بهذه المهام منذ توليه منصبه ، مستغربا كيف ان الوزير الخرافي لم يتحدث خلال جلسات مجلس الامة طول الاشهر الاربعة الماضية إلا اربع مرات فقط ، وهذا لا يصح بالنظر الى المهام المطلوبة منه.

أضاف ان الوزير الخرافي لم يف بمسؤوليات الوزارية ، وعلى رأسها التنسيق بين الجهات الحكومية ، واقتراح السياسة التشريعية ، وعلاج أوجه القصور أو النقص ، منبها بوجه خاص إلى عدم حضور الخرافي اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، لمناقشة مشروع القانون بشأن حظر تعارض المصالح.

بدوره أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي ، في رده على المستجوبين إنه قبل الوزارة بناء على رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء ، لافتا إلى أن سموه طلب منه التنسيق بين السلطتين لتخفيف الشد بينهما وتحقيق التعاون وهوهدف سام ، مشددا على أن « دور الوزارة التنسيقي بين المجلس والحكومة لا يشعر به النائب ولكنه يرى نتائجه» .

وقال الخرافي إن الاستجواب تم الاعلان عنه بعد 26 يوما فقط من أدائه القسم ، والمفترض أن يحاسب عن الأداء بعد أداء القسم ولكن الاستجواب يستشهد بما هو قبل ذلك ، مشددا على أن الوزارة تعمل بمهنية لتطوير الأداء ونظام الرد على الأسئلة، والوزارة وضعت 12 تخصصا داخليا لهذا الهدف ، ولفت إلى أنه عمل مع 17 نائبا موجودين لتطوير الأداء.

وأكد أن دوره في حساب العهد هو متابعة الوزراء كل في ما يخصه ، وهناك كتب صدرت منه لجميع الوزراء كل حسب العهد الموجودة في وزارته بالإضافة لتقارير مجلس الوزراء ، كما أن هناك طلبا من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء للوزراء كافة بهذا الخصوص.

وحول رد وزير الدفاع السابق على اقتراح برغبة وتحويله إلى المجلس في عهد الوزير الحالي ، قال الخرافي : ما المخالفة الدستورية في توقيع الوزير السابق على الاقتراح برغبة الذي أشرت إليه ؟ والتعامل يكون مع الكيان وليس مع الوزير.

وأوضح أن الاقتراح برغبة غير ملزم ولا يوجد في رأينا خطأ بهذا الإجراء ، وعرض الخرافي 8 حالات سابقة تمت بذات الطريقة ومن بينها تعديل قانون الجيش وعليه توقيع وزير الدفاع السابق الشيخ محمد الخالد.

وجدد التأكيد على أنه لم يدخل في التشكيل الحكومي بعد الانتخابات ، «إلا أن سمو رئيس مجلس الوزراء طلب مني التنسيق بين السلطتين ، لتخفيف الشد بينهما وتحقيق التعاون ، وهوهدف سام» .

الغانم : استجواب

والمالية «استدامة» ، معربا عن امله بان تكون عجلة التشريع بدأت بالدوران وأن تشهد الجلسة المقبلة اقرار المزيد من القوانين.

من جهة أخرى حث الرئيس الغانم السلطتين التشريعية والتنفيذية على المضي قدما في العمل ، على استكمال منظومة الحقوق الأساسية المتعلقة بالمرأة في كافة الميادين الاجتماعية والوظيفية والأسرية والقانونية والاقتصادية.

وقال الغانم في تصريح صحفي ، بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف 8 مارس سنويا : «كما قلت مرارا في السابق فمسيرة حقوق المرأة لا يجب أن تتوقف عند تاريخ مايو 2005 ، عندما نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية ، بل الواجب اتخاذ هذا التاريخ كنقطة انطلاق لاستكمال باقي المنظومة الحقوقية المتعلقة بالمرأة في كافة المجالات».

أضاف ان لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية أمامها أكثر من استحقاق تشريعي يتعلق بالمرأة ، سواء في الشق القانوني الحقوقي أو الشق الإسكاني أو غيره ، معربا عن ثقته بنجاح أعضاء اللجنة في استعجال تلك التشريعات المهمة في أقرب وقت ممكن.

إلغاء التأمين

صلاحية انشاء شهادات الاوصاف للمكاتب العقارية المرخصة ، والمعتمدة من قبل وزارة التجارة والصناعة ، بعد تأهيلها واعتمادها من «البلدية» ، بهدف تحسين بيئة الاعمال وتسهيلها على المراجعين.

واشار الى انه تم منح صلاحية تسجيل العقار لدى وزارة العدل مباشرة ، دون الحاجة الى اصدار شهادة اوصاف من «البلدية» ، فيما يخص تسجيل وثائق نقل ملكية العقارات للمواطنين الواردة من الهيئة العامة للرعاية السكنية.

واشاد بنجاح نظام تراخيص البناء الالكتروني ، وما حققه من تسريع في وتيرة اصدار تراخيص البناء ، مبينا ان اللجنة اقرت تحويل المخططات المساحية الى النظام الرقمي «ديجيتال» .

واكد المنفوحي اهمية حصر وازالة المعوقات التي تواجه تنفيذ مشروع الطريق الاقليمي الشمالي والجنوبي ، ومسار مشروع السكة الحديد ، داعيا الفرق الفنية اعداد تقاريرها بشأن الإجراءات المتخذة لرفع تقرير شامل الى مجلس الوزراء.

وذكر ان البلدية انتهت من تعديل مجموعة من المزارع الى جانب مخاطبة الجهة المختصة ، لازالة مزرعتين خارج حدود تنظيم الاراضي الزراعية ، ومخاطبة هيئة الطرق والنقل البري لاستلام الموقع الخاص بالطريقين الاقليميين الشمالي والجنوبي.

واشاد بدور الاجهزة الرقابية في تنفيذ قرار الاخلاء الاداري ، بشأن موقع جنوب الدائري السادس واتخاذ الاجراءات ذات الصلة.

الخالد : الكويت

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، وذلك لمناقشة الجهود والتحركات العربية الرامية الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

واستعرض الشيخ صباح الخالد خلال الاجتماع كافة الجهود والتحركات التي بذلتها دولة الكويت ، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن خلال فبراير الماضي ، وذلك عبر ترؤسها جلسة مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك تطورات الأوضاع على الأراضي الفلسطينية.

ونوه بدعوة دولة الدول الأعضاء في المجلس لعقد اجتماع تحت عنوان «آفاق حل الدولتين من أجل السلام» ، بغية توفير القدرات اللازمة لاعادة احياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

«الخارجية» : تحركات

، لدراسة الوضع وتقديم المقترحات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف ورفعها للوزارة ، تمهيدا لعرضها على اللجنة واعتمادها بأقصى سرعة ممكنة.

وتم خلال اللقاء ايضا مناقشة الدور الذي من الممكن أن تقوم به وزارة الخارجية وبقية الوزارات والهيئات الحكومية لتحقيق هذا الهدف.

ماي : العلاقات

وقالت ماي رداً على سؤال من جيريمي كوربين زعيم حزب العمال المعارض ، إن «الصلة التي تربطنا بالسعودية تاريخية. إنها مهمة وأنقذت أرواح مئات الأشخاص على الأرجح في هذه الدولة».

واعتبرت رئيسة وزراء بريطانيا انه «نرى إصلاحات قوية في السعودية ونشجع ذلك».

الفلبين : الكويت

الكويت، معلنا أن «حظر إرسال العمال سيستمر إلى أن يلتقي بالمسؤولين الكويتيين» .

وأوردت وسائل الإعلام الفلبينية أمس تصريحات لوزير العمل الفلبيني سيلفستر بيلو، قال فيها إن «الحكومة الكويتية قبلت بشكل غير رسمي الإجراءات الإضافية التي طالبت الفلبين بتضمينها في مذكرة التفاهم بين البلدين».

وأشار بيلو أن «مسؤولا من الكويت سيتوجه إلى الفلبين لوضع الصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم» ، مضيفا : «إننا نتفق معهم بشكل غير رسمي على توفير حماية إضافية لعمالنا» ، وتتعلق هذه الحماية بـ «قضايا جواز السفر والسماح للعمال بالاتصال بذويهم».

الأمن المصري

الثلاثاء ، في دوري أبطال أفريقيا.

وقال مصدر أمني بوزارة الداخلية إن أجهزة الأمن ألقت القبض على عدد من أعضاء رابطة «ألتراس أهلاوي» خارج ستاد القاهرة، في ضاحية مدينة نصر شرق العاصمة القاهرة .

أضاف المصدر أن عددا من الألتراس كانوا يحاولون الدخول إلى الاستاد لحضور مباراة الأهلي مع مونانا الغابوني في الدور الـ 32 لدوري أبطال أفريقيا ، بالمخالفة للأعداد التي حددتها الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الاتحاد المصري لكرة القدم.

واتفقت وزارة الداخلية واتحاد كرة القدم في وقت سابق على حضور خمسة آلاف مشجع فقط في ملعب المباراة، الذي تتجاوز سعته 74 ألف متفرج.

وأصدر النادي الأهلي بيانا استنكر فيها تصرفات بعض أفراد جماهير النادي خلال المباراة.

كما أصدرت رابطة «ألتراس أهلاوي» بيانا أكدت فيه على أن الوجود في ستاد القاهرة الدولي كان لتشجيع الفريق فقط، وأن الرابطة ليس لها علاقة بأي أمور أخرى.

وقال مصدر في ستاد القاهرة إن الجماهير حطمت بعض مقاعد المدرجات، وخرجت عن «السلوك الرياضي» عقب المباراة، رغم فوز النادي الأهلي بأربعة أهداف نظيفة.

وذكر شهود عيان أن بعض الجماهير رددت هتافات تطالب «بالحرية» عقب المباراة، قبل أن يتطور الأمر إلى اشتباكات مع قوات الأمن التي كانت تأمن المباراة، فيما ألقى القبض على العشرات من أعضاء رابطة ألتراس أهلاوي المحظورة بموجب حكم قضائي سابق، وجرى اقتيادهم إلى النيابة العامة للتحقيق في الواقعة.

«محكمة الحريري»

إلى إدانة أربعة مشتبه بهم. وهذا يعني أن على محامي الأربعة الذين ما زال سراحهم مطلقا، تقديم دفاعاتهم.

ورفضت المحكمة طلبا لتبرئة أحد المتهمين الأربعة من تهمة الضلوع في عملية الاغتيال.

وقال رئيس هيئة القضاة، القاضي ديفيد ري، إن المحكمة «وجدت أن الادعاء قدم ما يكفي من الأدلة التي يمكن أن تستند إليها في إدانة» حسين عنيسي.

وتدارك القاضي أن المحكمة «لا يزال بإمكانها تبرئة عنيسي في نهاية المحاكمة»، في حال لم يتمكن الادعاء من إثبات التهم «بشكل قاطع».

وكان الادعاء قد أنهى مرافعته الشهر الماضي ضد عنيسي وثلاثة آخرين يشتبه بانتمائهم إلى ميليشيات حزب الله اللبناني، ويحاكمون جميعاً غيابياً في هولندا.

وقبل بدء مرافعات الدفاع، قال محامو عنيسي (44 عاماً) إنه يجب إسقاط التهم الخمس الموجهة ضده، لأن الادعاء لم يقدم أدلة كافية.

ووافق القضاة على أن معظم الأدلة المقدمة ضد عنيسي، والتي يستند معظمها إلى تسجيلات من شبكات الهواتف النقالة وشرائح الهواتف المستخدمة في الهجوم، هي ظرفية.

إلا أن القاضية جانيت نوزوورثي قالت إن «عدد المصادفات كبير لدرجة أن المحكمة لديها أدلة كافية يمكن الاستناد إليها لإدانة عنيسي بالضلوع في الهجوم على الحريري».

واغتيل الحريري بانفجار سيارة مفخخة استهدفته في الرابع عشر من شباط/فبراير 2005 في بيروت. وأثار الاغتيال ردود فعل واسعة أدت إلى انسحاب جيش النظام السوري من لبنان.

وأصدرت المحكمة الخاصة بلبنان خمس مذكرات توقيف منذ العام 2011 بحق عناصر في حزب الله، الذي رفض التهم كما رفض بشكل قاطع تسليم المتهمين.

وبدأت المحكمة عملها في الأول من مارس 2009 في ضواحي لاهاي، وهي أول محكمة جنائية دولية تتيح محاكمة المتهمين غيابياً.